الدور الصيني في سوريا: الأسباب والدوافع

استندت جمهورية الصين الشعبية إلى نمو اقتصادي صاعد على مستوى العالم أمَّن لها مروحة بدائل زادت من قدرتها على مواجهة مختلف الضغوطات وتوسيع قاعدة مناوراتها الديبلوماسية على المستوى الدولي[1]. تستند بكين في رسم الاستراتيجية التي تحدد توجهات سياستها الخارجية بالسعي للسيطرة على النفط الآسيوي والتوسع في النشاط الاقتصادي، والعمل على إنشاء تكتلات سياسية حول الصين -تُشكل الصين محورها-، بالإضافة إلى التحرك العسكري الصيني في أنحاء العالم، خصوصاً في الممرات المائية الهامة، والسعي للسيطرة على بعضها، ناهيك عن تقوية الوجود الصيني في منطقة الشرق الأوسط عبر استراتيجية منظمة وطويلة الأمد[2].

ساشا العلو *

تزامن اندلاع الثورة السورية مع تحول الاهتمام الأمريكي من الشرق الأوسط إلى المحيط الهادئ، الأمر الذي ولّد فراغاً إقليمياً سعَت إيران إلى شغله، وشكل فرصة لروسيا لمحاولة العودة إلى مسرح الأحداث الدولية. وتلاقى ذلك مع مصلحة الصين التي تعتبر التوجهات الأمريكية الناشئة تهديداً مباشراً لأمنها القومي، وهي الطامحة للعب دور دولي أكبر يكون مناسباً لقوتها الاقتصادية والعسكرية الصاعدة؛ فشكلت سوريا بهذا المعنى نقطة الارتكاز الأقوى والبوابة شبه الوحيدة لتحقيق تلك المصالح. وبناءً على تلك القاعدة تَشكل الموقف الصيني تجاه الأزمة السورية ليتصاعد ويأخذ مداه ضمن محور (روسيا، إيران) ومواجهة القطب الأمريكي. لذلك فإن دوافع الموقف الصيني تبرز بشكل أوضح عبر دراسة تعاطي الصين في المنطقة وتفكيك أدائها في إطار التوازنات الدولية والأحلاف الناشئة.

التعاطي الصيني الناشئ في المنطقة: سورية نموذجاً

تعتبر الصين الشرق الأوسط عامة وسوريا خاصة منطقة ذات أهمية اقتصادية واستراتيجية وأمنية لها. ويعود تاريخ العلاقات الصينية – السورية إلى مئات السنين، إذ شكلت سوريا الطريق التجاري الذي ربط بلاد الصين ببلاد العرب والذي عرف بطريق الحرير قديماً. ومنذ نشأة جمهورية الصين الشعبية منتصف القرن الماضي اهتمت بكين بسوريا واعتبرتها النقطة الأضعف للنفوذ الغربي في منطقة الشرق الأوسط، وخط الدفاع الأول عن مصالح الصين في آسيا الوسطى والقوقاز، وبلد العبور لمعظم النفط العراقي ما بين عامي ١٩٣٤ و١٩٨٢م، والكثير من النفط السعودي ما بين عامي ١٩٧٣ و١٩٨٢[3].

وفي عام ٢٠٠٢م، التقت أهداف السياسة الخارجية السورية مع المساعي الصينية الهادفة إلى زيادة نشاطها الاقتصادي في العالم وفي الشرق الأوسط، بعد طرح بشار الأسد (في ذات العام) استراتيجيةً تسعى لتحويل سوريا إلى قاعدة لنقل الغاز، ومنطقة تجارة حرة تصل بين الشرق والغرب، عبر ربط البحار الخمسة (المتوسط، قزوين، الأحمر، الأسود، والخليج العربي) من خلال سوريا. وبينما لم تتحمس الولايات المتحدة والدول الغربية[4]، رأت الصين في استراتيجية بشار الأسد مشروعاً لإحياء طريق الحرير، يمكن أن يُسهم في بناء منطقة جديدة للتنمية الاقتصادية في غرب الصين، تكون بمثابة جسر يربط آسيا والمحيط الهادي شرقاً بالمنطقة العربية غرباً، وتشكل بذلك أطول ممر اقتصادي رئيسي في العالم، ونمطاً جديداً للانفتاح الصيني.[5]

وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الدولتين حوالي ٢,٤٨ مليار دولار (من بين مائة مليار دولار تمثل التجارة العربية-الصينية) عام ٢٠١٠م، إضافة لحوالي ١,٨٢ مليار كعقود هندسية صينية في سورية، و٤,٨٢ مليون دولار تحويلات عمال صينيين في حوالي ٣٠ شركة صينية في سورية و١٦,٨١ مليون دولار على شكل استثمارات صينية مباشرة. واحتلت الصين المرتبة الأولى في عام ٢٠١٠م، في الشركاء التجاريين لسورية بنسبة تصل إلى ٦,٩٪ من إجمالي التجارة السورية مقابل ٣٪ لروسيا الاتحادية[6]، كما أن الشركات الصينية تساعد سورية في مواجهة المشكلات التكنولوجية الناتجة عن العقوبات الأوروبية على سورية في القطاع النفطي الذي يمثل ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي السوري.

ويبدو أن الموقف الصيني تجاه منطقة الشرق الأوسط وما شهدته من موجات الربيع العربي وتحديداً الثورة السورية،

أخـذ يتبلور وفقـاً لسيـاق استراتيجية جديدة متسقـة مع قدرات بكين المتنامية، حيث تجاوز الموقف الصيني مـن الأزمة السورية حدود عـدم الرضا عن السياسـة الأمريكية في الشـرق الأوسط، إلى الموقـف المباشر والمعارض لتلـك السياسة بشكل علني، بعدما استخدمـت الصين حـق الفيتو للاعتراض على مشـروع القرار العربـي/ الأوروبـي، الـذي يتبنى دعـوة الجامعـة العربية لتنحي الرئيس السوري بشار الأسد عن السلطة. الفيتو الصيني الذي عُدّ تطـوراً نوعياً مهماً ليس فقـط في أسلوب تعامل الصين مع منطقة الشـرق الأوسط الغنية بموارد الطاقـة الضرورية للمحافظة على نموهـا الاقتصادي المتسارع، وإنما أيضاً في نظرة بكين إلى دورها الدبلوماسـي والسياسـي على الساحة العالميـة، وهي التي تُعد من أقـل الأعضـاء الدائمـين استخداما لحـق الفيتو، (استعملتـه ١٣ مـرة خـلال ٤١ عامـاً) لتستخـدم هذا الحـق أربع مرات لإحباط صـدور قرارات عن مجلـس الأمن، اثنان منها دعيًـا إلى تنحي الرئيس السـوري (بشـار الأسـد)، وثالـث طالـب بتطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على النظام السوري، الـذي ينص علـى فرض عقوبات، والرابع سعى إلى إحالة الملف السوري إلى محكمة الجنايات الدوليـة. فعارضـت الصين أي تدخـل عسكري في سوريـا، حتى وإن جاء لمحاربة التنظيمات الإرهابية فيهـا. واللافـت أن الصين كانـت تستطيع محابـاة معظم الدول العربيـة والغربية عن طريق الاكتفاء بالامتناع عن التصويت-كما فعلـت سابقاً حيال القرار الخاصـ بالأزمة الليبية-خصوصاً أنها كانـت تعلـم سلفاً أن روسيـا سوف تستخدم حـق الفيتو لإجهاض مشـروع التدخـل الـدولي ضد نظـام الرئيـس الأسـد، لكن بكين قررت أن تدلي بدلوها وتعترض علانية، رغم ما استتبعه ذلك من انتقادات خليجية وأمريكية شديدة.

يؤكد تغيير الموقف الصيني من أحداث وتحولات مشهد الربيع العربي على نيـة بكين إبراز نفسها لاعباً جديداً في منطقة الشرق الأوسط، بما يتسق مع مصالحها المتنامية فيها، خاصة فيما يتعلق بالنفـط والغاز الطبيعي، ورغبتها في لعب دور دبلوماسي وسياسي عالمي يتناسب مع تنامي قدراتها الاقتصادية والعسكرية في الآونة الأخيرة، ووفقاً لما تمليه شروط علاقاتها وتحالفاتها الدولية.

دافع المنافسة مع واشنطن

تتحكم عدة هواجس في السياسة الصينية تجاه الربيع العربي عمومـاً، والثـورة السورية بشـكل خاص، وتحديداً مـا يتعلق منها بمفـرزات الربيع العربي. ويمكن رد جذر تلـك الهواجس لأسباب تتعلـق بالمنافسة مع واشنطـن، إذ تزامن مع عهد الثورات العربية إعلان الولايات المتحدة عن تمركز استراتيجيتها الخارجية خلال القرن الحادي والعشريـن في الاستثمار الدبلوماسي والاقتصادي ضمـن منطقة المحيط الهادئ، الأمر الـذي يعتبر تهديداً مباشراً للصـين في منطقـة نفوذها، حيث دعـا باراك أوبامـا عام ٢٠١٢ م، الولايـات المتحدة الأمريكيـة لمراجعة منظومتهـا الدفاعية في آسيـا ومنطقة المحيط الهادئ. كما اعتـبرت الصين أن المناورات العسكريـة الأمريكية المشتركة مع اليابـان وكوريا الجنوبية تشكل تهديـداً يهـدف إلى تطويقهـا أمنيـاً، كما لم تخف قلقهـا من بيع الولايـات المتحدة أسلحـة لتايوان في صفقة قيمتهـا ستة مليارات دولار.

كما ترافق ذلك مع تزايد الضغط الأميركي على الصين لرفع قيمة عملتهـا والذي لم يجد صدى لدى الحكومة الصينية نظـراً لاعتماد الصين علـى صادراتها بشكل كبير؛ ما خلق نوعًا من التوتر بين الطرفين في حدود معينة لاسيما في ظل اللوائح التي تبنّاها الكونجرس الأميركـي في العـام الماضـي بهذا الخصوص.

الصين الغطاء الدولي لإيران وأبرمت معها صفقة طاقة بقيمة ١٢٠ مليار دولار

وفي السياق ذاته تعتقـد الصين أن استقبال واشنطـن لـ(الدلاي لاما) زعيـم الأقلية البوذية عـام ٢٠١١م، تشجيعاً للجماعـات الانفصالية، كمـا تعتـبر انتقاد الولايـات المتحدة لهـا لزيادة إنفاقهـا العسكـري، واتهامهـا بانتهـاك حقوق الأقليـات وحقوق الإنسـان والحريات العامة، تدخل في شؤونهـا الداخلية[٧]. وهو ما شكل عوامل محركة لإتخاذ سياسات أكثر حزماً في المنطقة.

ويتعلق الجزء الآخر من هذه الهواجس؛ بتنامي الدور التركي، فلقد ساهم وضع الدرع الصاروخية للناتو في تركيا بتزايد ضرورة تدخـل الصين ضمن معادلة الشرق الأوسط، في ظل الدور التركي الصاعد فيهـا، وحساسية العلاقات التركيـة – الصينية، بسبب الامتـداد التركي داخـل الصين في إقليم سانكيـانج المسلم، حيث يوجـد في الصين نحو ٢٥ مليون مسلـم، وتخشى من وصول صدى الثورات العربية إلى الحركات الانفصالية في أراضيها.

وبنـاء علـى ذلـك؛ يتضـح أن الموقـف الصينـي مـن الأزمة السوريـة ليس منفصلاً عن سعـي صيني «لرد فعل» محسوب على السياسـات الأميركيـة في الميادين المشـار إليها أعـلاه، وتحسباً لامتداد الاحتجاجات إلى أراضيها، واستغلال ملف حقوق الإنسان الصيني الحافل بالانتهاكات للتدخل في شؤونها والضغط عليها.

مساندة النظام دعماً لطهران: ضرورة جيوبوليتيكية

بالإضافة إلى أهمية سورية الاستراتيجية بالنسبة إلى الصين، تخشـى الأخـيرة أن يؤثـر سقوط النظـام السـوري الحالي على

مكانة إيران الإقليمية كحليف استراتيجي لسورية، حيث تحتل إيران موقعاً مركزياً في سلم الأولويات الصينية، بسبب تضافر الجيوبوليتيك وتأمين الواردات من الطاقة. والعامل الأخير يحتل رأس أولويات الأمن القومي الصيني منذ عام ١٩٩٣م، على الأقل، إذ أصبحت الصين في ذلك العام مستورداً صافياً لموارد الطاقة وبتعاظم معدلات التنمية زادت الحاجات الصينية من الطاقة بنسبة ٢٣٠ في المئة خلال فترة ربع قرن فقط (١٩٨٠ – ٢٠٠٤م) كما أن إيران منتج ضخم للطاقة وسوق كبيرة لتصريف المنتجات الصينية اللازمة لإدامة معدلات التنمية المرتفعة، والتي تشكل الأساس لنموذجها الاقتصادي الحالي.

ويساهم التحالف مع إيران بتسهيل المهمة الصينية في دخول الشرق الأوسط في الاستراتيجيات العالمية، وفك عزلة الصين عنه. فنظرة متأنية إلى خريطة الشرق الأوسط وغرب آسيا تكشف بوضوح أن إيران هي الحليف شبه الوحيد للصين في هذه المنطقة، الذي يؤمن ٤٥ في المئة من وارداتها النفطية. كما تنظر الصين إلى إيران باعتبارها المطل المائي المحتمل في الخليج العربي للأسطول الصيني الضخم، وهو المطل المفيد تجارياً وجيوبوليتيكياً. وتتعزز هذه الفرضية بملاحظة أفضلية القرب الجغرافي للصين – مقارنة مع أمريكا مثلاً – من القوس الجغرافي الحاوي حوالي ٧١ في المئة من احتياطات النفط عالمياً، وحوالي ٦٩ في المئة من احتياطات الغاز الطبيعي. ويشمل هذا القوس الجغرافي روسيا، وآسيا الوسطى، وإيران والعراق، والسعودية، ودول الخليج العربية. ويسمح هذا القرب الجغرافي للصين بإحراز الأفضلية في التسابق على موارد الطاقة مع واشنطن مستقبلاً، شريطة أن يكون لها موطئ قدم توفره إيران بموقعها الجغرافي في قلب القوس المذكور[٨].

كما تقدم الجغرافيا الإيرانية للصين ميزتين معاً، الأولى: حقول الجنوب الإيراني المطلة على الخليج العربي تؤمن جزءاً معقولاً من نفط الشرق الأوسط، أما الشمال الإيراني فيمنح بكين فرصة الإطلالة الممتازة على بحر قزوين الغني بالطاقة هو الآخر.

هكذا أصبحت الصين الغطاء الدولي لإيران في مجلس الأمن منذ احتدام الأزمة النووية، التي ترافقت مع إبرام الصفقات الضخمة في قطاع الطاقة بين بكين وطهران، والتي بلغت حوالي مئة وعشرين مليار دولار، إذ صارت الصين الرابح الأول من الأزمة النووية الإيرانية حتى الاتفاق النووي[٩].

ضرورات التحالف مع روسيا: «القطب الناشئ»

شهدت العلاقات الروسية ـ الصينية تحسُّناً غير مسبوق في تاريخ العلاقة بين البلدين خلال السنوات الأخيرة، وتدل الاتفاقيات الموقَّعة خلال الزيارة الأخيرة للرئيس الروسي فلاديمير بوتين (٢٠ من مايو/أيار ٢٠١٤م) إلى شنغهاي، على أن البلدين يُريدان الارتقاء بحجم العلاقات بينهما على مستويات الدفاع والاقتصاد؛ وخصوصاً في مجال الطاقة الذي حقَّق فيه البلدان اختراقًا كبيرًا؛ وبالإضافة إلى حجم صفقة الغاز أثارت المناورات العسكرية البحرية التي جرت بين البلدين خلال زيارة بوتين العديد من التساؤلات؛ خصوصًا حول أسباب التوجُّه الصيني نحو روسيا، وإمكانية بروز تحالف روسي صيني موجَّه ضد الولايات المتحدة الأميركية، عبر التنسيق على عدة مستويات، لعل أهمها يتعلق بما يلي:

• أولاً: أمن الطاقة: حيث وقَّع البلدان خلال الزيارة الأخيرة للرئيس بوتين إلى الصين صفقة غاز تاريخية، بلغت قيمتها حوالي ٤٠٠ مليار دولار، تُزود روسيا بموجبها الصين بـ٣٨ مليار متر مكعب من الغاز سنويًا لمدة ثلاثين سنة؛ وذلك عبر الأنابيب من الشرق الأقصى الروسي بحلول سنة ٢٠١٨م، واستغرق العمل لإبرام هذه الصفقة عدة سنوات من التفاوض؛ تعثَّرت مرَّات عديدة بسبب فشل الدولتين في التوصُّل لثمن يُرضيهما معًا، قبل أن يصل البلدان إلى هذا الاتفاق التاريخي. وكانت روسيا والصين قد توصَّلتا إلى اتفاق آخر في مارس/آذار ٢٠١٣م، تعهَّدت بموجبه شركة روسنفت بزيادة صادراتها من النفط إلى الصين من ٣٠٠ ألف برميل يوميًّا إلى حوالي ٨٠٠ ألف في المستقبل القريب (لم يذكر الاتفاق تاريخًا محدّداً)[١٠]. وتضمّن الاتفاق -أيضًا- مساهمة الشركة الوطنية الصينية للبترول في تطوير ثلاثة حقول بحرية في بحر بارنتس، وثمانية حقول نفطية في شرق سيبيريا.

يأتي اهتمام الصين بمصادر الطاقة الروسية في إطار استراتيجية بعيدة المدى لتنويع مصادر إمدادات الطاقة؛ فالصين تستورد حوالي النصف من حاجياتها من الطاقة، وتأتي معظم هذه الإمدادات من الشرق الأوسط، وبالنظر إلى الجو السياسي المضطرب في هذه المنطقة بفعل الربيع العربي وبعض المشاكل الإقليمية الأخرى؛ اضطرت بكين إلى البحث عن مصادر بديلة من بينها آسيا الوسطى وروسيا؛ لتتفادى الاعتماد على منطقة واحدة فقط، وتضمن بذلك تدفُّق الإمدادات بشكل مستقر.

الفيتو الصيني ضد مشروع القرار العربي/ الأوروبي لتنحي بشار الأسد جسد استراتيجيتها المعارضة لواشنطن والمتسق مع قدراتها

تتوجَّـه بكـين إلى توفـير إمـدادات لا تمر عبر مضيـق ملقا؛ الـذي يُشَكل نقطة ضعف استراتيجية للصين؛ حيث يمرُّ عبر هذا المضيـق حوالي ٨٠٪ من واردات النفط الصينية، كما أن الولايات المتحـدة منتشـرة عبر كل مسالـك الملاحة البحريـة عبر العالم، وتُـدرك الصين أن إغـلاق المضيق أو فرض حصـار بحري عليها من طـرف القوى المعادية لهـا سيحول دون وصـول حاجياتها من الإمـدادات؛ لـذا تُحَاول الصـين توفير مصـادر بديلة لا تمر عبر الخطـوط البحرية[11]، وتـرى في روسيا المصدر الـذي سيُوفر لها إمـدادات الطاقة عبر البر، وسيتيح لها تجـاوز أي حصار بحري محتمل.

• ثانيـاً: تمتين التعـاون العسكري حيث تُشـكل روسيا على المستـوى العسكـري أهم مزود للصـين بالسلاح منـذ أن فرضت الـدول الغربيـة حظـراً علـى مبيعـات الأسلحـة إلى الصين سنة ١٩٨٩م، وتمثـل مبيعات السلاح الروسـي أهم مصدر في عمليات التحديـث الواسعـة التـي عرفتهـا القـوات البحريـة والجويـة الصينيـة في العقود الأخيرة؛ وتشمل المبيعات الطائرات المتطورة، والغواصات، والمدمرات، وصواريخ أرض-جو، والصواريخ المضادة للسفن، ونقل التكنولوجيـا العسكرية والإنتاج المشترك لبعض من هـذه الأسلحة؛ ومن المتوقع أن تتوصل الصين إلى اتفاق لشراء ٢٤ طائـرة من نوع سوخوي ٣٥ إس المتطورة جـداً، وأربع غواصات، ونظـام الدفاع الجوي المتطـور إس ٤٠٠، ومن جهـة أخرى تشكل المناورات العسكرية المشتركة دليلاً آخر على مدى قوة العلاقة بين البلدين؛ حيث بدأ البلدان سلسلة من المناورات العسكرية المشتركة منـذ ٢٠٠٥، آخرها كانت المنـاورات البحرية المشتركة التي جرت بـين ٢٠ و٢٦ من مايو/أيـار ٢٠١٤ في بحر الصين الجنوبي، وهذه المنـاورات جرت للعام الثالـث على التوالي بعد منـاورات إبريل/نيسـان مـن ٢٠١٢ في البحر الأصفـر، ومنـاورات يونيو/حزيران ٢٠١٣م، التي جرت في فلاديفوستوك بروسيا.

• ثالثاً: النظام الأمني القاري الجديد: من بين أهم الأهداف الاستراتيجية للصـين حالياً هو إنشاء نظـام اقتصادي وسياسي عالمي متعـدد الأقطـاب، والابتعـاد تدريجياً عـن النظام الحالي الـذي ترى الصين أنـه يخدم مصالح الـدول الغربية، وخصوصاً الولايـات المتحـدة الأميركية، وبعد صعود روسيـا كقوة عالمية بعد أكـثر من عشرين سنة على انهيار الاتحاد السوفيتي، ترى الصين أن تقارباً مع روسيا سيخدم المصالح الصينية بشكل أكبر. ويظهر هـذا جلياً من خلال تعاون البلدين على مستوى المؤسسات الدولية والإقليميـة؛ حيث ينسق البلدان جهودهمـا في إطار مجموعة دول البريكس؛ التـي تخطـط لإنشاء بنـك وصندوق مساعـدات على غرار المؤسستين الماليتين الغربيتين: البنك الدولي وصندوق النقد الـدولي. وفي سياق آسيوي أنشأت الصين منظمة شنغهاي للتعاون لتوفـير آلية للتعاون المشـترك بين روسيا والصـين (وباقي الدول الأعضـاء في هـذه المنظمة) في منطقـة آسيا الوسطـى. كما ترى الصـين أن هذه المنظمة تُقدم نموذجاً للتعـاون المتعدد الأطراف، وتُقـدم رؤيـة تشاركية للأمـن الإقليمي في آسيـا الوسطى؛ وذلك على خـلاف الرؤية الأحادية التي تتبناهـا واشنطن، والتركيز في تحالفاتها علـى الجانب الأمني فقط. وتنشـط الصين بتعاون مع روسيـا في إطـار «مؤتمر التفاعـل وإجراءات بناء الثقـة في آسيا» (CICA)؛ وهو مؤتمر يصل عدد الدول الأعضاء فيه إلى ٢٦ عضواً

(اليابان ليست عضواً فيه)؛ ويهدف إلى تعزيز التعاون والحفاظ على الأمن والسلام والاستقرار في آسيا كما تصفه الصين؛ لكن الهدف الحقيقي من ورائه هو بناء نظام أمني قاري لمواجهة التحالفات الأميركية واليابانية في آسيا.

خاتمة

إن الهدف الاستراتيجي الذي جرى التعبير عنه من قبل الطرف الأميركي المتمثل بالتحول نحو جبهة الهادئ الآسيوية، رأت فيه الصين محاولة أمريكية لمزاحمة نفوذها في تلك المنطقة، لترد الصين من خلال توجهات تخلق فرص مساومة لبكين، كالموقف من الأزمة السورية والعلاقات مع طهران. وعليه فإن الصين وروسيا في خندق واحد والعلاقة بينهما مبنية على تقاطع مصالح حقيقية من وجهة نظرهم. وقد نجح هذا التحالف الصيني-الروسي مع إيران عبر إطالة الأزمة ودعم صمود نظام الأسد في كسب لعبة عض الأصابع مع المجتمع الدولي.

كما نجح التحالف الروسي-الصيني أيضاً في فرض إيران كجزء من هذا الحل بعد استبعادها لسنوات. واليوم وبعد التدخل الروسي على الأرض ورفع العقوبات الاقتصادية عن إيران تبدو الصين في موقف أقل رسوخاً من الموقف الروسي بسبب طبيعة استراتيجيتها تجاه المنطقة بشكل خاص وتوجهاتها الدولية بشكل عام. غير أن بعض العوامل قد تجعل التراجع الصيني عن استمرار الموقف الحالي أمراً ليس هيناً، ويتجلّى ذلك في حرصها على العلاقة مع إيران وروسيا التي تمثل مورداً مهماً لها في مصادر الطاقة والسلاح.

لطالما ساهم الموقف الصيني-الروسي في تعقيد الأزمة السورية عبر الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري للنظام، وما الدخول الروسي المباشر على المشهد السوري ومحاولة تأطير الحل السياسي وفق رؤيته، ولكن بخطوات تدريجية تسهّل السيطرة على تداعياتها وتحافظ على شكل النظام المفيد بالنسبة لها. ويمكن في ضوء هذه المعطيات لدول الخليج بما تملكه من موارد الطاقة ومن تموضع سياسي قوي في مقابل إيران أن تساهم في إيجاد الحليف البديل للصين تدريجياً عبر الانفتاح على الصين بنفس اللغة التي تتعامل وفقها سياسياً، إضافة إلى استمرار انفتاح المعارضة السورية على بكين وبناء جسور يتم استثمارها في المرحلة الانتقالية. ●

* باحث في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

الهوامش

١ - فالصين تمتلك احتياطياً نقدياً قيمته ١,١٦ تريليون دولار، وهو ما يساوي ٢٦,١ من دين الخزينة الأمريكية، كما أن حجم تجارتها الخارجية بلغ عام ٢٠١٠ حوال ١,٥ تريليون دولار يذهب ٢٠٪ منها للولايات المتحدة الأمريكية، ناهيك عن أنها تحتل المرتبة الثانية في إجمالي الناتج المحلي على المستوى العالمي، وهو ما يجعل الضغط الاقتصادي عليها أمراً متعذراً، ولا شك أن الضغط العسكري غير متاح، أما الضغط السياسي غير المدعوم بآليات اقتصادية أو عسكرية فيبقى محدود الفاعلية، للمزيد راجع وليد عبد الحي، محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٢ ، الرابط الالكتروني: http://goo.gl/zpT٠vO

٢ - تتضح ملامح هذه الاستراتيجية في النقاط التي أوردها شين باي أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة بكين في كتابه الصين ستقود العالم، ل السيد ولد أباه، عالم ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ : الإشكالات الفكرية والاستراتيجية (بيروت: الدار العربية للعلوم- ناشرون ٢٠٠٤)، صـ ٧٨.

٣ - أحمد طاهر: " توازنات جديدة: مستقبل العلاقات الصينية الأمريكية"، مجلة السياسة الدولية العدد ١٩٣، ١ تموز/ يوليو ٢٠١٣، الرابط الالكتروني: http://goo.gl/YNaQL٦

٤ - عبد الوهاب المسيري، الشرق الأوسط الجديد في التصور الأمريكي الصهيوني، مركز الجزيرة للدراسات (٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦) .

٥ - عبد الصمد سعدون عبد الله، الصراع على موارد الطاقة: دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي للصين، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ١٥ (صيف ٢٠٠٧)، صـ٩٥.

٦ - غرفة تجارة دمشق، دراسة عن العلاقات الاقتصادية بين الجمهورية العربية السورية وجمهورية الصين الشعبية، الإصدار ٢، ٢٠١٠.

٧ - سمية الحسيني، سياسة الصين تجاه الأزمة السورية، مجلة المستقبل العربي، عدد٤٤٠، ٢٠١٥، صـ٤٨.

٨ - وليد عبد الحي، محددات السياستين الروسية والصينية اتجاه الأزمة السورية، مرجع سبق ذكره .

٩ - مصطفى اللباد، الاقتصاد السياسي للعلاقات الصينية –الإيرانية ولحظة الاختيار الآتية، جريدة الحياة اللندنية (٣١-١٠-٢٠٠٧).

١٠ - وكالة رويترز للأنباء:

Reuters, ٢٠١٣. Rosneft to triple oil supplies to China

http://www.reuters.com/article/٢٢/٠٣/٢٠١٣/us-rosneft-china-oil-idUSBRE٩٢L١٣٠٢٠١٣٠٣٢٢

١١ - علي حسين باكير. ٢٠١٤. تحولات الطاقة وجيوبوليتيك الممرات البحرية: ملقا نموذجًا. مركز الجزيرة للدراسات.